الأمم المتحدة
S/PV.8046

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٨٠٤٦

الأربعاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/751)

1728487 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/751)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد ماديرا الذي ينضم إلى الجلسة عبر التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/751، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيتينغ.

السيد كيتينغ (تكلم بالإنكليزية) إن التحديات الراهنة والطويلة الأجل التي تواجه الصومال لا تزال هائلة، سواء كانت إنسانية أو اقتصادية أو أمنية أو سياسية. إن وحدة المجلس وتضامن المجتمع الدولي أمر أساسي بالنسبة للتقدم الهش التدريجي الذي يجري إحرازه.

وفي إحاطتي الإعلامية الأخيرة في آذار/مارس (انظر S/PV.7905)، كانت الأزمة الإنسانية آخذة في التدهور بسرعة. وبفضل المساهمات السريعة والسخية التي بلغت أكثر من بليون دولار من أجل العمل الإنساني منذ بداية العام، استطاعت الوكالات بدء استجابة للوقاية من المجاعة والوصول إلى أكثر من ٣ ملايين شخص في الشهر.

وقد تم تجنب الأسوأ في ما يتعلق بخطر المجاعة. بيد أن الخسائر في الأرواح وسبل العيش، لا سيما للنساء والأطفال والفئات المهمشة، كانت فادحة. إذ شُرد حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ شخص آخر خلال الأشهر الخمسة الماضية، ولا يزال خطر المجاعة قائما. ومن الضروري أن يخرج الصوماليون من الحلقة المفرغة من الصدمات المتكررة المتصلة بالمناخ. ويتعاون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والشركاء في التنمية معا من أجل بناء القدرات المؤسسية وتعزيز القدرة على التكيف وتعزيز الإنتاجية بما يتماشى مع طريقة الأمين العام الجديدة في العمل. وتقوم الحكومة الاتحادية، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي، بوضع خطط لعمليات شاملة لتقييم الاحتياجات الناجمة عن كارثة الجفاف ووضع إطار للتعافي والقدرة على الصمود للحد من خطر المجاعة.

ولد الانتقال السلمي للسلطة في وقت سابق من هذا العام، عقب العملية الانتخابية، شعورا بالأمل وفرصا. والحكومة الاتحادية لا تزال مصممة على تحقيق الأهداف الأساسية، ومنها تحسين الأمن، تحديدا في مقديشو، وإيجاد فرص عمل واعتماد التشريعات الرئيسية التي من شأنها أن تحدث تغييرا، ولكن فترة شهر العسل التي نعمت بها قد انتهت. وحكومة الصومال ليست الحكومة الأولى التي تعاني من تلك الظاهرة. فقد تفاقمت التحديات السياسية العاجلة بفعل العلاقات غير الواضحة المعالم بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وبين الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة وبين مجلس الشيوخ المُشكل حديثا ومجلس الشعب اللذين يشكلان معا

البرلمان الاتحادي. وتتعلق تحديات أخرى باستغلال الساسة وأصحاب النفوذ للفرص لتعزيز مصالحهم العشائرية الخاصة أو الطموحات الشخصية واستخدام أدوات مثل التهديد بالشروع في إجراءات عزل وتقديم مذكرات لسحب الثقة. وتتمثل المسألة الرئيسية في ما إذا كانت الحكومة الاتحادية ستنجح في التعامل مع تلك الفئات وفي منعها من تهديد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الأساسية المتعلقة باستقرار الدولة.

إن علاقة العمل القوية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعزم الحكومة الاتحادية على تحقيق فوائد ملموسة في المجالين الاقتصادي والأمني للسكان أمران مشجعان للغاية. وتشمل المسائل الآنية التي تولد حاليا توترات في العلاقات بين مؤسسات الدولة الخلاف حول نقل شخصية معروفة من أعضاء الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين إلى إثيوبيا وأصداء تصميم الحكومة على الحفاظ على موقف محايد في النزاع بين شركائها المهمين في منطقة الخليج. ويشمل ذلك أيضا النزاعات التي تعتمل في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في هيرشبيلي وإجراءات عزل رئيس الولاية هناك، والمواجهة السياسية في غالمودوغ، حيث لم يتمكن رئيس الولاية من تعزيز محادثات تقاسم السلطة والمصالحة مع حركة أهل السنة والجماعة، والتوترات في الجزء الجنوبي من هيرشبيلي.

وإن لم تُحل هذه المسائل، فإنها قد تقوض المكاسب التي تحققت حتى الآن في عملية تشكيل الدولة. وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الشركاء للقيام بدور بناء، بما في ذلك لدعم الانتخابات في هيرشبيلي. وثمة حاجة إلى التوصل إلى حل للقضايا الرئيسية التي ستحدد ملامح الدولة الاتحادية، بما في ذلك تقسيم السلطات والاتفاقات المتعلقة بتقاسم الإيرادات الموارد بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. ويشمل ذلك أيضا الهيكل القضائي، ومركز منطقة بنادير، حيث تقع العاصمة الوطنية، وإضفاء الطابع الرسمي على مركز الولايات الاتحادية المدنية.

ومن ثم، فإن المضي قدما في تنقيح الدستور الاتحادي المؤقت يمثل أولوية. وتجرى مشاورات مفيدة لضمان شمولية عملية التنقيح، بالرغم من أن أدوار ومسؤوليات المؤسسات الأساسية لا تزال بحاجة إلى توضيح. والخطوة التالية هي المؤتمر الاستشاري الوطني المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر، والذي يجب أن يتفق على خطة رئيسية مدتها سنتان. وقد أُحرز تقدم كبير في إعداد واعتماد القوانين ذات الأولوية، مثل مشروع قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية وقانون لجنة حقوق الإنسان. واستكمال عملية تنقيح الدستور أمر بالغ الأهمية أيضا للنجاح في إجراء انتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١. وتشتد الحاجة إلى الإطار التشريعي والتوصل إلى اتفاق بشأن النموذج الانتخابي. وستساعد هذه الأمور على تبديد الشكوك حول ما إذا كان بوسع الصومال التخلي عما يسمى بنموذج ٤,٥ والتحول إلى نظام الاقتراع العام.

وقد كان للأزمة في العلاقات بين بلدان الخليج تأثير على الصومال. إذ لم تتدفق الاستثمارات والإيرادات المتوقعة ولم يحظ إعلان الحكومة الاتحادية الحياد بالقبول لدى بعض الدوائر، بالرغم من التأييد الواسع النطاق له. وإن دعم المجلس المستمر ضروري لحماية الصومال من آثار المنافسات الجيوسياسية التي قد تزعزع الاستقرار. والاضطراب السياسي الحالي في الصومال يجب أن يؤخذ على محمل الجد، ولكنه يجب ألا يحجب ما يحرزه البلد من تقدم مطرد، وإن كان متفاوتا.

فالصومال لديه إمكانات اقتصادية كبيرة، سواء في المشاريع الزراعية أو الثروة الحيوانية أو مصائد الأسماك أو التجارة أو مصادر الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة الأخرى، فضلا عن تفوق رجاله ونسائه المشتغلين بالأعمال الحرة، سواء داخل البلد أو في الشتات. وإطلاق تلك الإمكانات يتوقف على النجاح في التوصل إلى تسوية سياسية بين الحكومة والقطاع الخاص وعلى سياسات الحكومة وقدراتها على تنفيذها. ومن بين المتطلبات

الأساسية جمع الإيرادات، سواء من المصادر المحلية أو بالحصول على التمويل بشروط ميسرة. ومن الضروري الدفع قدما بعملية تصفية المتأخرات والوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار بشأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيتطلب ذلك تعزيز الإدارة المالية العامة والإجراءات الدولية على السواء. ودعم المجلس قد يكون له تأثير حاسم.

في الوقت نفسه، لا يزال الصومال يعتمد بشدة على المعونات. وقد قدمت الجهات المانحة، التقليدية وغير التقليدية، بمن فيها العديد من الدول في المجلس، مساعدات سخية. ويناشد رئيس الوزراء تقديم دعم فوري للميزانية لتمكين الحكومة من توفير الوظائف والأمن ومن تعزيز العلاقات مع الولايات الأعضاء في الاتحاد عن طريق التحويلات المالية. وقد تعاونت الأمم المتحدة والبنك الدولي تعاونا وثيقا لاستنباط حزمة لتقديم دعم عاجل للأشغال العامة. وأحث الشركاء على الاقتداء بالاتحاد الأوروبي والنرويج والسويد في استخدام مرفق لتمويل التكاليف المتكررة والإصلاح من أجل تحقيق هذه الغاية.

لقد تحسن الوضع الأمني في مقديشو بسبب خطة الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار في مقديشو. ويستحق ذلك المزيد من الدعم. ولكن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا قويا والحالة الأمنية العامة في البلد لا تزال متقلبة. ويتطلب التصدي لانعدام الأمن والتهديد المتواصل الذي تشكله حركة الشباب توخي الحزم في تنفيذ اتفاق هيكل الأمن الوطني والنهج الشامل فيما يتعلق بالأمن. وتم الآن تحديد الشركاء الدوليين، والذين بدأوا العمل على صعيد كل من العناصر الأربعة للنهج الشامل للأمن، أي تمكين بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال من العمل بصورة فعالة، وتنفيذ عملية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي؛ وتعزيز القطاع الأمني في الصومال، بما في ذلك على صعيد أعمال الشرطة وفي المجال البحري؛ وتحقيق الاستقرار؛ وأخيرا، منع التطرف العنيف والتصدي له. وكفالة تمويل يمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي تمثل أولوية قصوى. وقد أبرزت مداولات أعضاء المجلس في أديس أبابا في الأسبوع الماضي القضايا الرئيسية. وسيوفر تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي، المقرر تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة لاستكشاف واقتراح خيارات التمويل، مع مراعاة القيود المفروضة على التبرعات.

ويجب أن ترتكز تلك العملية على رؤية مشتركة بشأن الاحتياجات الأمنية للصومال في السنوات الخمس المقبلة – رؤية تتشاطرها الحكومة الاتحادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمستثمرون الرئيسيون في أمن الصومال، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الثنائيين الرئيسيين. ويجب أن تستفيد من التوصيات الصادرة عن الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي ونتائج التقييم الجاري حاليا للجاهزية التشغيلية للجيش الوطني الصومالي، والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق هيكل الأمن الوطني. والنقل الناجح للمسؤوليات الأمنية من البعثة إلى المؤسسات الأمنية الصومالية يتطلب دعما كافيا ومتسقا لكل من البعثة وقوات الأمن الصومالية، وكذلك وضوح دور مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، لدى الشروع في عملية الانتقال. وتتطلب استدامة الانتقال تهيئة الظروف السياسية والتشغيلية الرئيسية. وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور لا غنى عنه في حماية التقدم الذي أحرزه الصومال وشعبه. وقوات الأمن الصومالية ليست على استعداد بعد لتحمل المسؤوليات الكاملة. ويجب أن يكون تمويل كل من بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية متكاملا.

وتسوية النزاعات والمصالحة المحلية والحد من العنف أمور أساسية لتحقيق تقدم ولتقليل التكاليف البشرية والمالية على حد سواء. وتعمل الأمم المتحدة مع الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين لتعزيز القدرات

الوطنية في مجال تسوية النزاعات، فضلا عن تيسير التوصل إلى اتفاقات في مواقع محددة. ومن الأمثلة على ذلك غالكعيو، حيث يجري إحراز تقدم حقيقي.

في الختام، يواجه الصومال أزمات ملحة وكذلك مشاكل هيكلية أساسية، يبعث بعضها على القلق نظرا لقدرتها على عرقلة التقدم السياسي. وسيظل من الضروري تقديم دعم عملي للقيادة السياسية الصومالية، على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، وتوفير تشجيع سياسي لها. وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى أعضاء المجلس على التزامهم الموحد والثابت تجاه الصومال وعلى الدعم المستمر للأمم المتحدة ولي ولفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كيتينغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في الصومال. أنقل إلى مجلس الأمن تحيات رئيس الاتحاد الأفريقي، معالي السيد موسى فكي محمد.

منذ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦، عندما خاطبت المجلس في آخر مرة (انظر S/PV.7942)، حدثت تطورات دبلوماسية وسياسية وأمنية هامة، كان لها أثر كبير ومتفاوت على الصومال. وبفضل الجهود المتضافرة والتعبئة الاستباقية لحكومة الصومال الاتحادية، والأعمال الميدانية المبتكرة من جانب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والمساهمات السخية من الشركاء الدوليين، استطاع الصومال هذا العام أن يتجنب ما كان يمكن أن يكون تكرارا للجفاف المأساوي الذي حدث في عام ٢٠١١.

وتعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل وثيق مع شركائها، وتتعاون تحت مظلة مركز تنسيق عمليات الجفاف، من أجل تحديد التحديات وتوفير مساعدة عملية لاستجابة إنسانية فعالة عن طريق تبادل المعلومات، والحراس الشخصيين بالزي الرسمي التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي، وحماية أفراد بعثات الأمم المتحدة لتقييم الحالة الإنسانية في أدادو، وتوفير الأمن للإسقاطات الجوية التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي في حُدر، وحالات المشاركة في الحياة المدنية في المناطق المشمولة بعمليات نشر بعثة الاتحاد الأفريقي، والمواد الغذائية وغير الغذائية وتوزيعها على مخيمات الأشخاص المشردين دوليا في مقديشو، والنقل الجوي المنسق لـ ١٨٠ طن متري من الإمدادات الغذائية لبرتي بولو. بيد أن الحالة لا تزال تتطلب رصدا وتكييفا دقيقين، نظرا لأن المشاكل لا تزال تلوح في الأفق في العديد من الأماكن في الصومال. وأي إهمال قد يؤدي إلى تكرار الجفاف، مع عواقب وخيمة.

وقد أجري الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أيار/مايو. وقد قدم كل تقرير اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٢ تموز/يوليه توصيات من أجل توفير الموارد السياسية والأمنية الرئيسية للعمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى تتمكن البعثة من إنجاز العملية الانتقالية والشروع بالتخفيض التدريجي.

لقد تأثر الصومال، منذ حزيران/يونيو، بأزمة الخليج بين التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية وقطر. ولن أخوض في تفاصيل أخرى، لكنني سأقول بأننا سعداء لأن الاضطرابات المتوقعة في الإدارة والاقتصاد نتيجة للأزمة، قد جرى احتواؤها حتى الآن. ونحن لسنا متأكدين مما يخبئه لنا المستقبل.

ولكي تنفذ حكومة الصومال الاتحادية جدول أعمالها السياسي، فإنها تهدف إلى وضع ١٩ تشريعا سيتم إحالتها إلى البرلمان الاتحادي لمناقشتها والموافقة عليها كجزء من دورته الحالية. وقد تواجه هذه العملية في نهاية المطاف تحديات تتعلق بالقيود الزمنية. وبعد استكمال المشاورات مع أصحاب المصلحة

استعدادا لعملية استعراض الدستور على نطاق البلد، يقوم وزير الشؤون الدستورية بإرساء الأسس اللازمة للإصلاحات السياسية والدستورية في البلد، وذلك قبل الانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٢٠ على أساس صوت واحد للشخص الواحد.

وقد أنشئت لجنة برلمانية مشتركة لاستعراض الدستور. وتدعم بعثة الاتحاد الأفريقي خارطة الطريق السياسية للبلد بشأن نقل السلطة بحلول عام ٢٠٢١، الأمر الذي يتسق بشكل جيد مع الحاجة إلى تهيئة الظروف السياسية اللازمة لتنفيذ استراتيجية خروج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تنفيذا فعالا.

وفي تطور ذي صلة، انتهت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في الصومال من وضع خطة استراتيجية لإجراء انتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١. بيد أن الصعوبات المتعلقة بإعداد الميزانية بدأت تظهر بالفعل بوصفها أحد التحديات الرئيسية في تنفيذ أنشطتها ذات الأولوية. إن تشكيل وتدعيم الأطر المؤسسية الإقليمية، وسن التشريعات اللازمة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد الولايات سيؤدي دورا أساسيا في معالجة المسائل المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والإقليمي - وهو ما نشهده في هيرشابيل، والمنطقة الجنوبية الغربية والعديد من الأماكن الأخرى - وفي إيجاد حل دائم للحوار طويل الأمد، وإنهاء الحوار بين حكومة الولاية وأهل السنة والجماعة. ومن شأن التوصل إلى حل دائم لتلك التحديات أن يقطع شوطا طويلا في تيسير تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي والنهوض باستراتيجيتها للخروج القائمة على شروط.

تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي الإسهام في تعزيز الأمن في الصومال، على الرغم من الأنشطة العنيفة غير المتكافئة التي تقوم بها حركة الشباب. ولا تزال الأهداف الرئيسية للهجمات العشوائية التي تشنها حركة الشباب هي الحكومة الاتحادية، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية في والقواعد الأمامية للعمليات في جميع القطاعات.

ولا تزال الأجهزة المتفجرة المرتجلة هي السلاح المفضل لدى حركة الشباب. وخلال الفترة قيد النظر، كان هناك ما مجموعه ١٣٩ حادثا تنطوي على أجهزة متفجرة مرتجلة في مناطق عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي وحدها. وتم تجنب ٣٢ من الأجهزة المتفجرة المرتجلة نتيجة للإجراءات التي اتخذتها أفرقة البعثة لتحديد هذه الأجهزة وإبطالها. على الرغم من الزيادة في الهجمات، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي تستجيب بصورة فعالة لخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة، إذ ارتفع إلى حد كبير معدل تحديد هذه الأجهزة المتفجرة. ومع ذلك، لا يزال المدنيون الصوماليون يمثلون الضحايا الرئيسيين للهجمات الغادرة التي تشنها حركة الشباب بالأجهزة المتفجرة المرتجلة.

وفي الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه، نفذت الحكومة قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو، التي تم تشكيلها باستخدام قوات الأمن الصومالية المشتركة، والتي أسهمت إلى حد كبير في جعل شهر رمضان المبارك هادئا. أعربت الجمهور عن تقديره للخطوات التي اتخذتها الحكومة، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين. إن مقديشو أكثر أمانا بكثير اليوم مما كانت عليه بالأمس.

وفي الوقت نفسه، فإن حركة الشباب تحشد الجهود لاستعادة زمام المبادرة من خلال شبكة خلية أمنيّات التابعة لها في مقديشو. يجب ثنيهم بشكل فعال عن مواصلة ذلك المسعى - من خلال قدرة قوية على جمع المعلومات الاستخباراتية واتخاذ الإجراءات.

وفي أماكن أخرى، هناك مستويات متفاوتة من انعدام الأمن، ولا سيما في مناطق الاضطرابات في ولاية غالمودوغ، ومنطقتي هيران وهرشبيل. ومن ناحية أخرى، فإن الحالة الأمنية في غالكعيو تبشر بالخير، عقب إنشاء قوة شرطة مشتركة لتحقيق الاستقرار وإنفاذ القانون قوامها ١٠٠ فرد، وبعد التقدم المحرز في الحوار السياسي، بين رئيسي ولايتي غالمودوغ وبونتلاند، في أيار/مايو ٢٠١٧، وجهود التدريب التعاوني التي بذلتها بعثة

الاتحاد الأفريقي في الصومال وشرطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وشهدت العمليات في ممر جوبا، تولي الجيش الوطني الصومالي وقوات الأمن في جوبالاند زمام المبادرة، بدعم من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء لتنفيذ التزاماتهم بإضعاف حركة الشباب قبل أن تبدأ بعثة الاتحاد الأفريقي تقليص قوامها.

واستجابة لقرار العفو الرئاسي المتعلق بعناصر حركة الشباب الذين ينبذون العنف والأيديولوجيات المتطرفة، شهدت البعثة وحكومة الصومال الاتحادية زيادة مطردة في عدد المنشقين عن حركة الشباب في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي تلك الفترة، بلغ عدد مقاتلي حركة الشباب الذين سلموا أنفسهم إلى مختلف السلطات الإقليمية الصومالية ٤٧ عنصرا. وعّبر المزيد من عناصر حركة الشباب عن عزمهم على ترك الحركة وتسليم أنفسهم إلى الحكومة. ولذلك، توجد حاجة إلى المساعدة على تهيئة الظروف المواتية لاستمرار هذه العملية وازدهارها. إن تسليم زعيم بارز سابق في حركة الشباب، السيد مختار روبوو، نفسه إلى الحكومة الاتحادية في ١٣ آب/أغسطس، أمر له دلالة كبيرة.

وبغية التصدي لتجنيد الأطفال في حركة الشباب، شاركت بعثة الاتحاد الأفريقي، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين الآخرين، في وضع خطة العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، الخاصة بوحدة حماية الطفل في وزارة الدفاع. مع التركيز على الأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح.

وتمضي بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين، قدما في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمر لندن الذي عقد في ١١ أيار/مايو بشأن هيكل الأمن الوطني وميثاق الأمن الجديد، وتوصيات الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ١٢ تموز/يوليه في البيان المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والقرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) بشأن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي حتى إجراء الانتخابات.

وفي ٢ تموز/يوليه على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، عقد اجتماع وزاري للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا لمناقشة توصيات الاستعراض المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما فيما يتصل بالتقليص التدريجي للبعثة والمزيد من المهام ذات الصلة. وبالنظر إلى تعبئة الموارد التي لا يمكن التنبؤ بها وغير المستدامة لبعثة الاتحاد الأفريقي بعد حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبالنظر للتحديات الماثلة، وافق الاجتماع على تكليف فريق خبراء تقني تابع للاتحاد، بوضع خيارات للاتحاد الأفريقي في ضوء توصيات الاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لاستراتيجية خروج لبعثة الاتحاد الأفريقي.

ومن أجل تحديد أنجع السبل لتنفيذ توصيات الاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية مؤتمرا مشتركا بشأن انتقال المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه في مقديشو. وأتاح مؤتمر الخبراء الأمنيين من كلا الجانبين منبرا ناقشت خلاله بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات حكومة الصومال الاتحادية ضرورات عملية الانتقال. وناقش المؤتمر تسليم واستلام المهام من بعثة الاتحاد الأفريقي، والقواعد الأمامية للعمليات التابعة لقوات الأمن الصومالية، من أجل تخصيص ١ ٠٠٠ فرد من بعثة الاتحاد الأفريقي لعمليات عسكرية موسعة، قبل بدء تقليص قوامها في كانون الأول/ديسمبر.

وقد حددت حكومة الصومال الاتحادية أولوياتها، بما في ذلك ضرورة إجراء تقييم حالة استعداد قوات الأمن الوطني الصومالية، والقواعد الأمامية للعمليات، كخطوة أولى خلال الفترة الانتقالية، فضلا عن الحاجة إلى تمكين قوات الأمن

الوطني الصومالية عن طريق التدريب والتوجيه والهياكل الأساسية والمعدات والاكتفاء الذاتي والتنقل – إذا أريد لتلك القوات أن تتولى على نحو كامل بشكل تدريجي وفعال المسؤوليات الأمنية للبلد من بعثة الاتحاد الأفريقي.

لقد عقد رئيس الوزراء حسن علي خيري مؤتمرا لتقييم حالة الاستعداد لقوات حكومة الصومال الاتحادية في مقديشو في ١٥ آب/أغسطس. ويتفق ما قامت به الحكومة الاتحادية الصومالية، بمشاركة نشطة من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والولايات الأعضاء في الاتحاد، مع القرار ٢٣٧٢ (٢١٠٧) وأهداف وغايات النهج الشامل المتعلق بالأمن. وبمجرد استكمال العملية، يتوقع أن تعطي صورة موثوقة للغاية عن شكل وحجم وقدرات وصلاحية قوات الأمن الوطني الصومالية، بما في ذلك عددها، وأن تقدم الخطوات الرئيسية التي يتعين الاضطلاع اتخاذها من أجل انتقال مسؤول استنادا إلى ظروف بعينها للمسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية. تلك العملية ضرورية إذا كنا نريد حقا عملية انتقال يمكن أن تحافظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن من خلال جهودنا المادية والمالية والبشرية المشتركة.

وقدمت شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي الدعم لعملية التحقق المستمرة من قوام قوة الشرطة الصومالية. ولا تزال العمليات غير قاطعة. وفي إطار متابعة مؤتمر الحكومة الاتحادية/بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن انتقال المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى حكومة الصومال الاتحادية، الذي عقد في آب/أغسطس، عقد قادة بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية دورة تخطيط للعمليات المنسقة المشتركة للفترة المتبقية من عام ٢٠١٧ وما بعدها لإرباك وإضعاف واحتواء حركة الشباب والجماعات المسلحة الأخرى، وحماية المراكز السكانية، وفتح وتأمين طُرق الإمداد الرئيسية، وإبرام اتفاق واقعي بشأن تسليم بعض القواعد الأمامية للعمليات في الصومال.

وكما يعلم مجلس الأمن، تم تسليم جامعة مقديشو بالفعل إلى الصوماليين. ومن المتوقع أن يتولى الصوماليون الأكاديمية وأربعة قواعد عمليات أخرى. لكننا، بالنظر إلى الموارد، لن نُسلّم تلك المواقع ما لم يخبرنا الصوماليون أنفسهم بأنهم على استعداد لاستلامها وإلى أن يفعلوا ذلك. في الوقت نفسه، في أديس أبابا، قبل بضعة أيام، في ٥ أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة تنسيق العمليات العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اجتماعها الرابع والعشرين، الذي اتفقت فيه على سبيل للمضي قدماً في تنفيذ القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) من حيث إجراء تخفيض أولي، بمقدار ١ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين، لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي بحلول كانون الأول/ديسمبر، وكذلك لمهام البعثة الجديدة. وقد بدأ ذلك بالفعل. وقد حددنا أعداد الجنود التي سيتعين تخفيضها من كل وحدة من الوحدات. ووافقت اللجنة أيضاً على إنشاء فريق من الخبراء للعمل على الخيارات، بما في ذلك خطة مفصلة لخروج بعثة الاتحاد الأفريقي من الصومال في حال لم يتم تزويد الخطة المتفق عليها في كل من لندن وعن طريق لجنة الاستعراض المشتركة بالموارد التي تحتاج إليها من أجل التنفيذ الفعال.

وقد شدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة والمرونة في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي ٢٢ آب/أغسطس، قدّم رئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إحاطة إلى المانحين المحتملين بشأن حالة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي قبل مؤتمر المانحين المقرر عقده في أيلول/سبتمبر. لا يتوفر من مبلغ ٦,٩٤ مليون دولار الذي جُمع لبعثة الاتحاد الأفريقي من خلال الصندوق الاستئماني إلا ٣٨٨ ٥٩٣ دولاراً بوصفها أموالاً غير مخصصة. ومن مبلغ ٥٢,٢ مليون دولار التي تم جمعها للجيش الوطني الصومالي أيضاً من خلال الصندوق الاستئماني، يتوفر رصيد قدره ٣,٨ مليون دولار مخصصة لـ ٦٠٠ ١٠ من القوات التي يفترض أن تعمل جنباً إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأفريقي.

وفي إطار الهياكل المتفق عليها في لندن والتي تبعها الاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإن دور النطاق ١– الذي تشارك في رئاسته بعثة الاتحاد الأفريقي مع حكومة الصومال الاتحادية – هو تحديد وتنظيم وتخطيط وتنفيذ أنشطة تهدف إلى حشد تدفق ملموس ومتناسب وقابل للتنبؤ به ومستدام للموارد المادية والتقنية والمالية التي من شأنها تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون والتنسيق والتكامل على نحو وثيق مع قوات الأمن الوطني الصومالية وشركائها، من القيام بعمليات فعالة لزيادة تعطيل وتدمير حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة؛ وحماية المراكز السكانية وتمكين عمليات المصالحة؛ وفتح طرق الإمداد الرئيسية وتأمينها؛ ودعم بناء قدرات قوات الأمن الوطني الصومالية، على مختلف المستويات؛ وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية؛ واستعادة سلطة الدولة وبسطها على وجه السرعة؛ وتنفيذ نقل تدريجي استنادا إلى ظروف بعينها للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى المؤسسات الصومالية على نحو يكفل عدم انتكاس المكاسب التي تحققت ضد حركة الشباب حتى الآن.

وتماشياً مع الأحكام الأمنية ذات النهج الشامل وهيكل الأمن الوطني، يستتبع ذلك اعتماد تحول استراتيجي تدريجي في أساليب التشغيل لبعثة الاتحاد الأفريقي من الدور القيادي إلى دور داعم، من خلال تخطيطنا الانتقالي، بحيث يمكن للصوماليين تولي المسؤولية بشكل متزايد وأداء دور قيادي أكبر في بناء بيئة يسودها السلام والأمن والوفاء بها والحفاظ عليها وتعزيز الاستقرار في الصومال. ويستتبع ذلك أيضاً وضع الخيارات والطرائق التي يمكن من خلالها تقديم ضمانات فعلية بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة.

وفي الختام، لا بدّ لي من أن أصرّ على أن هذا التمويل الذي يمكن التنبؤ به أمر أساسي لقدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على البقاء في الصومال وقدرة كل من بعثة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزاماتهما بموجب القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧). من الضروري لنا أن نكون قادرين على الاضطلاع بالعمليات المتوقعة منا بمسؤولية وأمانة واحترام تام للحياة البشرية. وإلا فإن البديل قاتم جدا. وقد نُجبَرُ على إعادة النظر في جميع التزاماتنا إذا كان ذلك التمويل غير متوفر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): تود أوروغواي أن تشكر السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين.

ترحب أوروغواي بالزخم المتجدد الذي تولد عن مؤتمر لندن بشأن الصومال في ١١ أيار/مايو، والذي سيكون عاملاً أساسياً لمسائل مختلفة في العملية السياسية. ونقدر على وجه التحديد التقدّم الكبير الذي أحرز في عملية مراجعة الدستور، مع العرض الذي قدمته الوزارة الاتحادية للشؤون الدستورية إلى المجتمع الدولي لخطة رئيسية شاملة أولية تهدف إلى استكمال المراجعة في غضون سنتين. والتزمت حكومة الصومال الاتحادية أيضاً في مؤتمر لندن بإجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠٢١ وبإنشاء إطار قانوني انتخابي بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بهذه الالتزامات، تشيد أوروغواي باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لوضعها اللمسات الأخيرة على خطتها الخمسية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧–٢٠٢١، والتي تتضمن تفاصيل العمليات الانتخابية التي يتعين الاضطلاع بها فضلاً عن إطار زمني لإجراء استفتاء على الدستور وانتخابات

عامة. إننا نعتبر أن من الضروري التأكد من أن الصومال يتجه صوب التغيير الإيجابي عن طريق المصالحة وإعادة تأكيد دعم سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، بحيث يمكن أن يصبح ديمقراطيا ومستقرا ومزدهرا.

وعلى الرغم من بعض التحسينات التي نجمت عن التدابير الأمنية التي اتخذتها حكومة الصومال الاتحادية، والجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تزال الحالة الأمنية في مقديشو متقلبة. وتدين أوروغواي استمرار المشاكل التي تطرحها حركة الشباب الإرهابية، والتي تشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في الصومال والتي لا تزال كامنة في المناطق الوسطى والجنوبية من البلد على الرغم من الخطوات التي اتخذها لمكافحتها. وتشعر أوروغواي بالقلق بوجه خاص إزاء استعداد حركة الشباب للجوء إلى العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني لعرقلة جهود الإغاثة.

ثمة حاجة ماسة إلى إحراز تقدم بشأن إصلاح قطاع الأمن، ومن الأهمية بمكان أن تقوم حكومة الصومال الاتحادية بتولي ملكية وقيادة العملية.

تدرك أوروغواي أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا تزال ضروري من أجل ضمان الأمن في الصومال في الأجل المتوسط. ويجب أن يتم تنظيم ودعم عملية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بطريقة تمثل نهاية للوجود الأمني الدولي في الصومال، دون تبديد إنجازات السنوات الـ ١٠ الماضية، كما ذكر الأمين العام بحق في تقريره (S/2017/751).

وتشدد أوروغواي مجددا على ضرورة حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين. وتشجع حكومة الصومال الاتحادية على التماس الوساطة والاستقرار، لا سيما في المناطق التي يكون فيها الحصول على الإمدادات والمساعدات الإنسانية أمرا حيويا. ونحن مهتمون أيضا برؤية احترام للحقوق المدنية للمرأة الصومالية، وذلك بغية كفالة مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية للبلد.

وعلى الرغم من إطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بحركة الشباب الذين جرى أسرهم في بونتلاند، لم يتم بعد إلغاء أحكام السجن الصادرة بحق ٤٠ من هؤلاء الأطفال. وتضم أوروغواي صوتها إلى الدعوة التي وجهها الأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، واليونيسيف، وتحث سلطات بونتلاند على تيسير تحرير هؤلاء الأطفال ومواصلة العمل مع الأمم المتحدة بشأن إعادة إدماجهم.

ولا تزال أوروغواي تشعر بالجزع إزاء حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المشردات داخليا اللائي يعشن في مستوطنات للمشردين داخليا. من الضروري تحسين الإطار القانوني ونظم حماية حقوق الإنسان وقدرة وشرعية المؤسسات للمساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وبالتالي تشجيع المصالحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيرموديث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن اليوم باسم الصومال. ويسرني أن أتشاطر تجاربنا مع شركائنا الرئيسيين، الذين وقفوا جميعا مع دولتنا وشعبنا في أشد الفترات التي عشناها احتياجا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام وفريقه، سواء في نيويورك أو في الصومال، على التزامهم بالسلام والاستقرار والازدهار في الصومال.

كما يعلم المجلس، اختتم الصومال بنجاح في ٨ شباط/فبراير عملية انتخابات طويلة ومعقدة. في ذلك اليوم، صوت ممثلو الشعب الصومالي لصالح التغيير واتجاه جديد لبلدنا عندما

انتخبوا الرئيس محمد عبد الله فرماجو. نحن ندرك أيضا الدعم العام الهائل الذي تلقته الحكومة الاتحادية عقب الانتخابات. بيد أننا ينبغي أن ندرك تماما التوقعات الكبيرة لدى الشعب الصومالي بعد انتخاب الرئيس فرماجو وما تلا ذلك من تعيين رئيس الوزراء حسن علي خيري، في مجالات تحسين الأمن وتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وعلى الرغم من أن الحكومة الاتحادية تعمل بلا كلل لتلبية توقعات الجميع، فإن الأمل القريب هو التحسن التدريجي في حياة مواطنينا.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي نواجهها، فإن الصومال يسعى لإحلال الأمن لكفالة أن يظل بلدنا في سلام مع نفسه ومع المجتمع العالمي. ونعتقد أن الطريقة الوحيدة لكي يتعافى الصومال هي تعزيز مؤسساته الديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، لن تدخر حكومة الرئيس فرماجو جهدا في العمل على تحقيق الوعد الكامن في صميم حملته الانتخابية بمكافحة أعداء الصومال الرئيسيين الثلاثة: الإرهاب، والفساد، والفقر.

تركز الحكومة الاتحادية على اتباع السياسة السليمة. ونعتقد أن السياسات الجيدة يجب أن تكون جامعة وتشاركية وحيوية وتمارس على قدم المساواة. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة الاتحادية ملتزمة بتوطيد نظام الحكم الاتحادي، القائم منذ عام ٢٠٠٤ فقط. وتتمثل رؤيتنا العامة في تحقيق اتحاد قوي وتعاوني يعمل من أجل جميع أبناء الشعب الصومالي ويعزز الإنصاف والحكم الرشيد. ولحسن الحظ، نحن أقرب خطوة من تحقيق هذا الهدف، كما يتبين من التشكيل التاريخي لمجلس الأمن القومي الجديد، الذي يشمل جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. ومجلس الأمن القومي ليس منبرا للحوار بشأن المسائل الأمنية فحسب، بل والمسائل الأوسع نطاقا ذات الأهمية الوطنية.

وتشارك الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، جنبا إلى جنب مع الجهات المعنية الأخرى، حاليا في إجراء مناقشة متعمقة بشأن المسائل ذات الأهمية الوطنية، بما في ذلك الحوار بشأن تقاسم الموارد الطبيعية والوطنية. هذه المسائل وغيرها سوف تناقش في سياق عملية مراجعة الدستور. يدرك قادة الصومال أن الدستور وثيقة تربط بينهم جميعا وأنه النص الأساسي الذي تبنى عليه القرارات في المستقبل.

ويظل الأمن أهمية قصوى بالنسبة للحكومة الاتحادية. إن هيكل الأمن القومي الجديد وميثاق الأمن يوفران لنا الأدوات التي تلزمنا لتعزيز الجيش الوطني الصومالي والأخذ بنموذج محسن للشرطة. وبالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نحن على ثقة من أنه يمكننا دحر حركة الشباب في السنوات القليلة المقبلة. وما أن نتمكن من استعادة الأقاليم المتبقية وتأمين طرق الإمداد، سنعمل على بسط الاستقرار في البلد عن طريق بناء الإدارات المحلية بالتعاون مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. نحن نعتقد أن المجتمعات المحلية هي الأقدر على التعاون مع الحكومات المحلية وعلى مستوى الولايات ومع الحكومة الاتحادية لتحقيق الاستقرار في البلد.

غير أن الحكومة الاتحادية لا يمكنها هزيمة حركة الشباب بدون الأدوات الضرورية. لفترة طويلة جدا، ما فتئت قواتنا الأمنية تقاتل الجماعات الإرهابية باستخدام نفس الأسلحة الخفيفة – معظمها بنادق كلاشينكوف AK 47. وعلى الرغم من شجاعة رجالنا ونسائنا العسكريين، فإننا نخوض معارك غير متناظرة مع الإرهابيين. فبدون قوات بعثة الاتحاد الأفريقي، المزودة بالأسلحة الثقيلة، ما كنا لنستطيع هزيمة حركة الشباب. إن حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال منذ أمد طويل يقيد بشدة قدرتنا على شراء الأسلحة الثقيلة، بالرغم من الرفع الجزئي للحظر في عام ٢٠١٣. لقد حان الوقت لمنح الصومال حق الوصول إلى أسلحة أفضل نوعيا من الإرهابيين. وفي هذا الصدد، نحن نطلب من هذا الجهاز، مجلس الأمن، النظر في خريطة طريق واضحة للرفع الكامل للحظر المفروض على الأسلحة ووضعها. ويشمل هذا إدخال تحسينات على إدارتنا للأسلحة ونظم القيادة والسيطرة لدينا.

في اجتماع لجنة تنسيق العمليات العسكرية المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا، اتفقت البلدان المساهمة بقوات في البعثة على تخفيض قوام القوات، على النحو المتوخى في القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧). وستبدأ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التخطيط للخروج قبل أيار/مايو ٢٠١٨ ومن المرجح أن تكمل انسحابها في أيار/مايو ٢٠١٨، إذا لم يكن هناك ترتيبات تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به بعد ذلك التاريخ. وتعرب حكومة بلدي وشعب الصومال عن الامتنان للتضحيات التي قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي على مدى ١٠ سنوات للمساعدة على استعادة السلام في الصومال.

لقد قامت البعثة بعمل عظيم. غير أن الجيش الوطني الصومالي وقوات الأمن الوطني الصومالية لا تزال تواجه تحديات كثيرة، من بينها الافتقار العام إلى القدرات وتأثير الحظر المفروض على الأسلحة. الجيش الوطني الصومالي وقوات الأمن الوطني الصومالية ليست جاهزة لتولي المسؤوليات الأمنية في الصومال والانسحاب المبكر لبعثة الاتحاد الأفريقي في أيار/مايو ٢٠١٨ قد يكون وصفة لكارثة. من الأهمية بمكان أن يتم تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للفترة بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨.

وعندما يتعلق الأمر بالمساعدة التي تلقيناها في قطاع الأمن من أصدقائنا، نحن ممتنون لجميع الشركاء على تقديم الدعم المستمر والثابت على مر السنين. فالكثير منهم يقدم الدعم المالي، في حين يقدم الآخرون الدعم التقني واللوجستي. وأحد الشركاء الذين أود أن أعرب له عن امتنان خاص هو بعثة الاتحاد الأفريقي. قواتها لحفظ السلام تعمل معنا على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية – لفترة أطول بكثير مما توقعه أي شخص. خلال تلك الفترة، ضحى الكثير من جنودها في السعي لمساعدة الصومال على هزيمة حركة الشباب وإعادة بناء قطاع الأمن في بلدنا.

ومن العناصر الحيوية في إعادة بناء جهازنا الأمني إدخال تحسينات جوهرية على التنسيق فيما بين الشركاء الدوليين على الصعيد الأمني. ونحن، حكومة الصومال الاتحادية، نرحب بالمحاولة الحقيقية لمعالجة هذه المشكلة الأساسية من خلال إنشاء فريق المساعدة الشاملة للأمن. لا بد لهذا الفريق، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمن الوطني، من إنهاء الازدواجية والتجزؤ في قطاع الدعم الأمني.

ومن جانبنا، فإن مجلس الأمن الوطني يستهدف القيام بالشيء نفسه.

لفترة طويلة جدا، كان من المتعارف عليه تقليديا أن الصومال هو مشكلة يجب حلها فيما أصبح شعبه مثالا نموذجيا للانهيار الإنساني بسبب عدم قيام الدولة بوظيفتها. واليوم، تلتزم حكومة الصومال الاتحادية باغتنام هذه الفرصة الذهبية وبتعزيز وتقديم خدمات أفضل لبناء صومال أفضل وأقوى وأكثر ازدهارا، تقوده آمال وتطلعات شعبه. وهذا هو السبيل الأمثل للمضي قدما في عملية تغيير الرواية السائدة.

السيد الرئيس، بفضل مساعدتكم ودعمكم للمبادرة الأمنية التي تقودها الحكومة الاتحادية، سيجري إسدال الستار على أحلك فصل في تاريخ الصومال. إن أبناء الشعب الصومالي يحدوهم الأمل وحكومتهم تهدف إلى تلبية توقعاتهم من خلال الأفعال.

وكما نعلم أيضا، فإن موسم الغو المطير، خلال الفترة بين آذار/مارس وحزيران/يونيه، قد تأخر وأن مستويات الأمطار كانت في بعض المناطق أقل من المتوسط، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع خطر المجاعة في العديد من أنحاء الصومال. وأشارت تقديرات صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في شباط/فبراير أو آذار/مارس إلى أن هناك ٣,٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الفورية. وعلى الرغم من أنه أمكن تفادي الحرب بفضل مساعدة شركائنا، فإن خطر المجاعة

لا يزال قائما في النصف الثاني من هذا العام. وحكومة الصومال الاتحادية لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية. ونجدد مناشدتنا لشركائنا الدوليين تزويدنا بالمساعدة من خلال توفير تمويل إضافي لنا للحفاظ على المستوى الحالي للاستجابة الإنسانية وإنقاذ حياة العديد من الصوماليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.